(القرار رقم ٦ لعام ١٤٣٦هـ)

الصادر من لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية

بشأن اعتراض مطبعة (أ)

برقم (٥) لعام ١٤٣٥هـ

على ربط مصلحة الزكاة والدخل للعامين ٢٠١١م و٢٠١٢م

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد:

ففي يوم الاثنين ١٤٣٦/٠٤/١٣هـ انعقدت لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية بالدمام بمقرها بفرع مصلحة الزكاة والدخل بالدمام المشكلة على النحو التالي:

١-الدكتور	رئيسًا
٢-الدكتور	نائبًا للرئيس
٣-الدكتور	عضوًا
٤-الدكتور	عضوًا
٥-الأستاذ	عضوًا
٦-الأستاذ	سكرتيرًا

وقد حضر جلسة الاستماع المنعقدة بتاريخ ١٤٣٦/٠٢/١٦هـ **.....** ممثلًا عن المكلف وحضر ..... و..... و..... ممثلين عن المصلحة للنظر في الاعتراض المقدم من المكلف/ مطبعة (أ) على الربط الزكوي الذي أجرته مصلحة الزكاة والدخل على حساباتها لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م، ويعترض المكلف على:

١- موردون ودائنون وأرصدة دائنة أخرى.

٢- قروض.

وقد ناقشت اللجنة الاعتراض المرفوع إليها بموجب خطاب سعادة مدير عام مصلحة الزكاة والدخل رقم ١٤٣٥/١٦/٤٢٤٢ وتاريخ ١٤٣٥/٦/٢٩هـ على النحو الآتي:

أولًا: الوقائع:

خلال جلسة الاستماع سألت اللجنة ممثل المكلف: صدر خطاب الربط برقم ٢٤٨١ بتاريخ ١٤٣٤/٨/٢٤هـ وتم الاعتراض عليه بتاريخ ١٤٣٥/٣/١٥هـ المقيد لدى المصلحة برقم ٥٩٩ أي بعد المدة النظامية، عليه فإن اعتراضكم غير مقبول من الناحية الشكلية وفقًا لما تطالب به المصلحة؟ فأجاب لقد تم الاستلام بالفعل في وقت إرساله ولكن بسبب وجود ظرف طارئ لسفر المحاسب وبعد عودة المحاسب كان هناك فترة ولكن قصيرة للاعتراض ولعدم دراية المحاسب بتقديم الاعتراض حيث كان يظن أن من الواجب تقديم الاعتراض مع المستندات، وبالتالي أدى إلى تأخير تقديم الاعتراض عن الفترة المحددة وبالفعل كان لدينا علم

بفترة الاعتراض، ثم سألت اللجنة ممثل المكلف هل لديك أي إضافة على ما تم تقديمه سابقًا؟ فأجاب: أكتفي بما ورد في الاعتراض وأقدم حركة تفصيلية بحساب القروض بالإضافة إلى حركة حساب العملاء دفعات مقدمة لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م ثم سألت اللجنة ممثلي المصلحة: هل لديكم أي تعليق على ما ذكره ممثل المكلف؟ فأجابوا ليس لدينا أي تعليق.

وطلبت اللجنة من ممثل المكلف تزويدها ببيان تفصيلي بحركة الدينون والدائنون المعترض عليها. وبعد الجلسة أرسل المكلف بيانًا تفصيليًا بحركة كافة الذمم الدائنة والموردين والذمم الدائنة الأخرى لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م على البريد الإلكتروني للجنة وقام المكلف بإرسال اثنى عشر كشفًا على النحو التالي:

نوع الكشف	عدد الصفحات
حسابات الموردين ٢٠١١م	٤٨
حسابات دائنون آخرون ٢٠١١م	١٤
مصروفات مستحقة ٢٠١١م	١٦
عملاء - دفعات مقدمة ٢٠١١م- الجزء الأول	٣٧
عملاء - دفعات مقدمة ٢٠١١م- الجزء الثاني	٨٠
عملاء - دفعات مقدمة ٢٠١١م- الجزء الثالث	٤٨
عملاء - دفعات مقدمة ٢٠١١م- الجزء الرابع والأخير	٨١
عملاء - دفعات مقدمة ٢٠١٢م- الجزء الأول	٨٥
عملاء - دفعات مقدمة ٢٠١٢م- الجزء الثاني	١٠١
حسابات الموردين ٢٠١٢م	٤١
دائنون آخرون لعام ٢٠١٢م	٧
مصروفات مستحقة لعام ٢٠١٢م	١٦

ثانيًا: الناحية الشكلية:

أبلغت المصلحة المكلف بالربط الزكوي لعام ٢٠١١م و٢٠١٢م بخطابها برقم ٢٤٨١ وتاريخ ١٤٣٤/٨/١٥هـ، وقد اعترض المكلف على هذا الربط بخطابه المقيد لدى المصلحة برقم ٥٩٩ وتاريخ ١٤٣٥/٣/١٥هـ وقد طالبت المصلحة برفض قبول الاعتراض من الناحية الشكلية لتقديمه بعد انقضاء الأجل المحدد بستين يومًا من تاريخ التبليغ بالربط.

ولكون الاعتراض زكويًا وبالاستناد للقرار الوزاري رقم (٩٦١/٣٢) وتاريخ ١٤١٨/٤/٢٢هـ الذي نص في الفقرة (ب) من أولًا: «أن يثبت المكلف الزكوي من الناحية الزكوية والموضوعية المقرونة بالمستندات القاطعة والواضحة التي لا تقبل الاجتهاد أو التأويل أحقيته في الاعتراض موضوعًا على كل أو بعض بنود الربط الزكوي» وحيث قدم المكلف خلال جلسة الاستماع وبعدها

حركة حساب القروض، بالإضافة إلى حركة الدائنين والذمم الدائنة الأخرى والمصاريف المستحقة خلال العامين محل الاعتراض، مما يؤيد أحقية المكلف في الاعتراض من الناحية الموضوعية وبالتالي رأت اللجنة قبول اعتراض المكلف من الناحية الشكلية.

ثالثًا: الناحية الموضوعية:

١- موردون ودائنون وأرصدة دائنة أخرى.

أ- وجهة نظر المكلف:

«تم إدراج مبلغ ١١٠١٠٥٨ ريالًا ضمن ربط سنة ٢٠١١م بند موردين وأرصدة دائنة أخرى حال عليها الحول القمري من ٢٠١١/١/١ إلى ٢٠١١/١٢/٣١ في حين أن هذا البند يتغير بصفة مستمرة نتيجة التسديدات والمشتريات التي تطرأ عليه حيث إن متوسط فترة السداد لدينا ٩٠ يومًا فقط ومرفق طيه بيان حركة السداد للموردين ومرفق طيه أيضًا حركة الحسابات الدائنين وأرصدة دائنة أخرى (المرفقات من ١٢/١ إلى رقم ١٢/٥)، تم إدراج مبلغ ٥٢٥٥٩٩ ريالًا ضمن ربط سنة ٢٠١٢م بند موردين حال عليها الحول القمري عن الفترة من ٢٠١٢/١/١م إلى ٢٠١٢/١٢/٣١م في حين أن هذا البند يتغير بصفة مستمرة نتيجة التسديدات والمشتريات التي تطرأ عليه حيث إن متوسط فترة السداد لدينا ٩٠ يومًا فقط ومرفق طيه بيان حركة السداد (مرفق ١٢/٦)، تم إدراج مبلغ ٣٩٥٦٤٩ ريالًا ضمن ربط ٢٠١٢م بند دائنين حال عليها الحول القمري عن الفترة من ٢٠١٢/١/١م إلى ٢٠١٢/١٢/٣١م في حين أن هذا البند يتغير باستمرار نتيجة حركة الحسابات ومرفق طيه بيان بالحركة (المرفقات من رقم ١٢/٩ إلى رقم ١٢/١١)».

ب- وجهة نظر المصلحة:

«قامت المصلحة بإضافة الأرصدة التي حال عليها الحول لبند الدائنين وأرصدة دائنة أخرى وبند الموردين طبقًا للفتوى الشرعية رقم (٢٢٦٦٥) لعام ١٤٢٤هـ إجابة السؤال الثاني والفتوى رقم ٢/٣٠٧٧ وتاريخ ١٤٢٦/١١/٨هـ والتي جاء فيها (إن أدلة وجوب الزكاة عامة تشمل جميع الأموال الزكوية ولم يرد دليل صحيح بخصم الديون من ذلك) وحيث تم الاطلاع على المستندات المقدمة ولم تتوفر الأدلة والمستندات الكافية لإثبات عدم حولان الحول على هذه المبالغ لذلك قامت المصلحة بإضافتها إلى الوعاء الزكوي حيث تعالج زكويًا باعتبار ما آلت إليه، وقد تأيد إجراء المصلحة بعدة قرارات استئنافية منها القرار رقم (١١٢٨) لعام ١٤٣٣هـ ورقم (١٢٢٣) لعام ١٤٣٣هـ وحكم ديوان المظالم رقم (٨/د/إ/٢٧) لعام ١٤٣٠هـ المؤيد من المحكمة الاستئنافية بالحكم رقم (٢٤٨/إس/٨) لعام ١٤٣١هـ».

الدارسة والتحليل:

بعد الاطلاع على وجهة نظر الطرفين وسماع آرائهما اتضح أن المكلف يعترض على إضافة أرصدة الدائنين وأرصدة دائنة أخرى والموردين للوعاء الزكوي حيث يرى أن هذه البنود متحركة خلال العام وأن متوسط فترة سداد الدائنين هي ٩٠ يومًا فقط.

بينما ترى المصلحة أن المكلف لم يقدم الأدلة والمستندات الكافية لإثبات عدم حولان الحول على هذه الأرصدة لذا تم إضافتها للوعاء الزكوي.

وبرجوع اللجنة إلى القوائم المالية لعامي ٢٠١١ و٢٠١٢م تبين أن أرصدة البنود المعترض عليها كانت كما يلي:

الفترة	٢٠١١		٢٠١٢	
البند	أول المدة	آخر المدة	أول المدة	آخر المدة
عملاء- دفعات مقدمة	٨٤,٧٢٧	١٠٣,٦٣٢	١٠٣,٦٣٢	٧٦,٨٣٧
مصروفات مستحقة	٤٣٦,٦٦٨	٣٤٢,٠٨٥	٣٤٢,٠٨٥	٣١٥,٦٢١
دائنون آخرون	١٦٣,٢٨١	٤٢٥,٨٨٨	٤٢٥,٨٨٨	٢٠,٠٩٩
دائنو أعمال تحسينات على أماكن مستأجرة	٨٠,١٦٥	٣٠,١٦٥	٣٠,١٦٥	٠
الموردون (دائن)	٤٨٠,٨٠٠	٧٤٥,٢١٨	٧٤٥,٢١٨	٥٢٥,٥٩٩

وقد قامت المصلحة بالاستناد لحركة الأرصدة أعلاه بإضافة الرصيد الأقل لكل بند على افتراض حولان الحول عليه، وحيث قدم المكلف بعد جلسة الاستماع بيانات تفصيلية لكافة البنود المشار إليها بعاليه والتي توضح حركة هذه البنود خلال العامين محل الاعتراض والتي يتضح منها أن هذه الأرصدة متحركة خلال العام وأنها ناتجة عن طبيعة نشاط المكلف وليست عمليات إقراض، عليه ترى اللجنة تأييد المكلف في عدم إضافة الموردين والدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى إلى الوعاء الزكوي لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م.

٢- القروض:

أ- وجهة نظر المكلف:

تم إدراج مبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال ضمن ربط ٢٠١١م وربط ٢٠١٢م بند قروض حال عليها الحول القمري في حين أن هذا البند يتغير حيث إنها قروض قصيرة الأجل تسدد بالكامل مدتها ١٨٠ يومًا، كما تم إدراج مبلغ ١٨٧,٥٠٠ ريال ضمن ربط ٢٠١١م بند قروض متوسطة الأجل مع العلم أن هذا القرض تم سداده بالكامل خلال العام ٢٠١٢م.

ب- وجهة نظر المصلحة:

تم إضافة بند القروض لحولان الحول عليها طبقا للفتاوى الشرعية المشار إليها في النقطة السابقة والمتضمنة إضافة جميع الأموال المستفادة من الغير والتي تستخدم في نشاط المنشأة سواء عروض قنية أو متداولة والتي تعالج زكويًا باعتبار ما آلت إليه، وقد تأيد إجراء المصلحة بعدة قرارات استئنافية وأحكام من ديوان المظالم والمشار إليها في النقطة السابقة.

الدارسة والتحليل:

بعد الاطلاع على وجهة نظر الطرفين وسماع آرائهما اتضح أن المكلف يطالب بعدم إضافة القروض لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م على اعتبار أنها قروض قصيرة الأجل ومتجددة ولم يحل عليها الحول.

بينما ترى المصلحة أن هذه القروض حال عليها الحول ويجب أن تخضع للزكاة تطبيقا للفتاوى الشرعية.

وبرجوع اللجنة إلى ملف القضية والمستندات المقدمة خلال الجلسة اتضح من القوائم المالية المدققة لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م

أن أرصدة القروض كانت على النحو التالي:

الفترة	٢٠١١		٢٠١٢	
البند	أول المدة	آخر المدة	أول المدة	آخر المدة
المتداول من القرض متوسط الأجل	٣٧٥,٠٠٠	١٨٧,٥٠٠	١٨٧,٥٠٠	٠
قروض قصيرة الأجل	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٢٠٠,٠٠٠

وقد جاء في البيانات التحليلية التي قدمها المكلف خلال جلسة الاستماع بالإضافة إلى كشوف البنك أن بند قروض قصيرة الأجل هي قروض يتم سدادها خلال فترة قصيرة (أقل من سنة)، وبدراسة هذه البيانات تبين أن المكلف قد حصل خلال عامي ٢٠١١م و٢٠١٢م على اثنين وخمسين قرضًا قصير الأجل وتم سدادها خلال فترات قصيرة ما عدا قرض بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ريال حصل عليه المكلف خلال عام ٢٠١٢م في ٢٠١٢/١/٩م تحت رقم القرض ..... ولم يتم سداده حتى نهاية عام ٢٠١٢م مما يؤكد حولان الحول الهجري على هذا المبلغ، أما بالنسبة لبند (المتداول من القرض متوسط الأجل) الوارد في قائمة المركز المالي فقد حال عليه الحول خلال عام ٢٠١١م بمبلغ ١٧٥,٥٠٠ ريال حيث أكد المكلف أن هذا المبلغ تم سداده خلال عام ٢٠١٢م، عليه ترى اللجنة إضافة قروض متوسطة الأجل بمبلغ ١٨٧,٥٠٠ ريال للوعاء الزكوي لعام ٢٠١١م، وإضافة قروض قصيرة الأجل بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ للوعاء الزكوي لعام ٢٠١٢م.

القرار

قبول الاعتراض المقدم من المكلف/مطبعة (أ) على الربط الزكوي الذي أجرته مصلحة الزكاة والدخل لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م من الناحية الشكلية.

ثانيًا: الناحية الموضوعية:

١- تأييد المكلف في عدم إضافة الموردين والدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى إلى الوعاء الزكوي لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م.

٢- إضافة قروض متوسطة الأجل بمبلغ ١٨٧,٥٠٠ ريال للوعاء الزكوي لعام ٢٠١١م، وإضافة قروض قصيرة الأجل بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ريال للوعاء الزكوي لعام ٢٠١٢م.

يعد هذا القرار قابلًا للاستئناف المسبب للطرفين أمام اللجنة الاستئنافية الزكوية الضريبية بالرياض، وذلك خلال ستين يومًا من تاريخ استلامه على أن يقوم المكلف بسداد المستحقات المتوجبة عليه طبقًا لهذا القرار.

والله الموفق،،،